دراسة تأثير الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (1990-2017)

د. هيفاء غدير غدير*

(تاريخ الإيداع 3 / 1 / 2020. قُبِل للنشر في 3 / 3 / 2020)

□ ملخّص □

يهدف البحث إلى دراسة واقع الإنفاق الحكومي في سورية خلال الفترة (1990- 2017) وعلاقته مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، واختبار أثر الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة. وقد اعتمد البحث على المقاربة الاستنباطية والمنهج الوصفي التحليلي للإطار النظري، مستخدما بعض الأساليب الاحصائية كالانحدار الخطي المتعدد باستخدام برنامج SPSS25.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري كان له تأثير إيجابي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة، كما أظهرت النتائج أيضا اختلاف أثر الانفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الحرب عن أثره خلال فترة ما قبل الحرب.

الكلمات المفتاحية: الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي، الإنفاق الحكومي الاستثماري، الإنفاق الحكومي الجاري.

* مدرس ، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية- سورية.

Study the effect of government expenditure on GDP in Syria during the period (1990-2017)

Dr. Haifaa Gadeer Gadeer*

(Received 3 / 1 / 2020. Accepted 3 / 3 / 2020)

□ ABSTRACT □

The research aims to study the reality of government spending in Syria during the period (1990-2017) and its relationship with GDP growth, and to test the impact of current spending and investment spending on GDP at current prices during the period under study. The study found that government spending in both current and investment sectors had a positive and moral impact on GDP in prices. The results also showed that the impact of government spending on GDP on current prices during the period of the crisis was different from its effect during the pre-crisis period.

Keywords: Gross domestic product at current prices, government spending, investment spending, current spending.

* **Assistant Professor, Department of Banking and Finance, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

يعد الانفاق الحكومي من أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، ولذلك ينبغي أن يكون الإنفاق الحكومي على النحو الذي يخلق بيئة تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الأمام.

وسورية اليوم –والتي تمر بمرحلة مختلفة عن المراحل السابقة، بسبب بروز الكثير من المشاكل الاقتصادية ومن أهمها انخفاض حجم الإيرادات العامة وتزايد حجم النفقات العامة لسد احتياجات الحكومة الأساسية– تحتاج إلى إدارة مالية قادرة على رسم سياسة مالية تستطيع من خلالها مواجهة هذه المشاكل، ويعدّ الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري من أهم الأدوات التي يمكن أن تستخدمها لمواجهة هذه المشاكل وإدارة العجلة الاقتصادية من جديد.

الدراسات السابقة:

1) **دراسة (Al Gifari Hasnul):**

The effects of government expenditure on economic growth: the case of Malaysia

آثار الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي: حالة ماليزيا.

هدفت هذه الدراسة إلى: دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة (1970-2014).

وقد عملت هذه الدراسة إلى تقسيم الإنفاق الحكومي حسب القطاعات (قطاع الإسكان والتعليم، الدفاع والرعاية الصحية، النفقات التشغيلية،....إلخ.)

استخدمت الدراسة تقنية OLS للعثور على الآثار الثابتة للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي على مدى السنوات الـ45 واستخدمت بيانات السلاسل الزمنية للفترة من 1970 إلى 2014.

وصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في ماليزيا على مدار الـ45 عام[1].

2) **دراسة (James N. Maingi):**

The Impact of Government Expenditure on Economic Growth in Kenya: 1963-2008

تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في كينيا:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في كينيا بين عامي 1963-2008 كما هدفت إلى التحقق من العلاقة بين مكونات الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

استخدمت الدراسة تقنية تقدير الانحدار باستخدام بيانات السلاسل الزمنية وطبقت اختبارات جوهانسن وجرانجر.

توصلت الدراسة إلى أنَّ الإنفاق الحكومي الاستثماري على البنية التحتية والإنفاق على التعليم والرعاية الصحية لها تأثير على النمو الاقتصادي [2].

3) **دراسة حسن راضي، 2018:**

The Relationship between government expenditure and GDB in non-oil Iraq economy:

العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد غير النفطي خلال الفترة (1990-2014):

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تطور الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري في الاقتصاد العراقي، كما عمدت إلى دراسة نجاح سياسة الإنفاق الحكومي أو فشلها في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

استخدمت أنموذج الانحدار الذاتي (ARDL) لقياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة كبيرة بين الإنفاق الاستهلاكي والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي على المدى الطويل والقصير، في حين لا يوجد تأثير إيجابي للإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في المدى القصير [3].

4) دراسة سالم عبد الله محمد باسويد، 2017:

أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة (1990-2014):

هدفت الدراسة إلى اختبار سببية العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة (1990-2014) من خلال تحليل مستوى تطور الإنفاق الحكومي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، واختبار أثر الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي على النمو الاقتصادي.

اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي في العرض النظري لمختلف التيارات واالنظريات، وكذلك على المنهج الإحصائي التحليلي في عرض وتقييم الإنفاق الحكومي في اليمن خلال مدة الدراسة، وعلى المنهج القياسي من خلال معادلة انحدار متعدد لقياس أثر المتغيرات المستقلة (الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري) على المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي ممثلاً بالنمو الاقتصادي.

توصلت الدراسة إلى أنَّ هناك أثر فعال للإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في اليمن، وأنَّ هناك أثراً معنوياً موجباً للإنفاق الجاري الحقيقي والإنفاق الرأسمالي الحقيقي على الناتج المحلي الحقيقي [4].

مشكلة البحث:

يظهر الإنفاق الحكومي كأحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة بشكل مباشر لإدارة العجلة الاقتصادية ومواجهة المشاكل الاقتصادية، فهي تستخدم سياسة الإنفاق العام إما لزيادة الطلب الكلي أو لتخفيضه حسب المشكلة التي تواجهها، كما تستخدم الحكومة الإنفاق العام للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي وبالتالي على معدلات النمو الاقتصادي التي تظهر من خلال نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وبالتالي تطرح مشكلة البحث التساؤل الآتي:

ما هو أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (1990-2017)؟

وينتج عن هذا التساؤل التساؤلات الآتية:

1) هل هناك أثر إيجابي ومعنوي للإنفاق الجاري على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (1990-2017)؟

2) هل هناك أثر إيجابي ومعنوي للإنفاق الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (1990-2017)؟

3) هل اختلف أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال فترة الحرب عن أثره خلال فترة ما قبل الحرب؟

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية هذا البحث من الدور الاقتصادي الهام الذي يلعبه الإنفاق الحكومي باعتباره من أهم أدوات السياسة المالية بيد الحكومة للتأثير على هيكل الاقتصاد الوطني من خلال التأثير على الاستهلاك والادخار ومن ثمَّ الاستثمار مما يبرز دوره في عملية التنمية الاقتصادية، لذلك كان لابدَّ من دراسة تأثير الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خاصة خلال فترة الحرب التي تفرض على الحكومة أن تزيد من إنفاقها العام بشكل كبير.

ويهدف هذا البحث إلى:

1) تحليل مستوى تطور الإنفاق الحكومي في سورية وعلاقته مع نمو الناتج المحلي الإجمالي.
2) اختبار أثر الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة.
3) مناقشة النتائج التي تمَّ التوصل إليها.

فرضيات البحث:

ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية مفادها أن هناك علاقة موجبة تتجه من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990–2017)، ويمكن اختبار هذه الفرضية من خلال اختبار الفرضيات الآتية:

1) هناك أثر إيجابي ومعنوي للإنفاق الجاري على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (1990–2017).
2) هناك أثر إيجابي ومعنوي للإنفاق الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (1990–2017).
3) يختلف أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال فترة الحرب عن أثره خلال فترة ما قبل الحرب.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المقاربة الاستنباطية و المنهج الوصفي التحليلي للإطار النظري، مستخدما بعض الأساليب الاحصائية كالانحدار الخطي المتعدد باستخدام برنامج SPSS25 لقياس أثر الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم إجراء الانحدار الخطي المتعدد لنموذجين الأول: يضم المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة الإنفاق الاستثماري والإنفاق الجاري، والنموذج الثاني: يضم المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة الإنفاق الاستثماري والإنفاق الجاري والحرب، حيث تم إضافة متغير الحرب إلى النموذج الثاني كمتغير وهمي يأخذ قيمتين (0 فترة ما قبل الحرب، 1 فترة الحرب0) وذلك لدراسة الأثر المعدل للأزمة على أثر الانفاق الحكومي على الناتج المحلي المحلي الإجمالي وقد تم اعتماد النموذج الثاني.

الإطار النظري للبحث:

الإنفاق الحكومي في سورية ونمو الناتج المحلي الإجمالي:

تشير النظرية الاقتصادية الكلية إلى وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، ولكن طبيعة واتجاه هذه العلاقة هي محل جدل في الفكر الاقتصادي، فهناك رأيان يختلفان حول جدلية العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، فحسب فاجنر (الاقتصادي الألماني) إنَّ الزيادة في الحجم النسبي للقطاع العام تنشأ بسبب

ارتفاع نصيب الفرد من الناتج مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، وبحسب هذا القانون يعد الإنفاق العام متغيراً داخلياً ودالة في النمو الاقتصادي[5].

أمّا بحسب كينز فهو يعتبر الإنفاق العام متغير خارجي يمكن استخدامه كأداة لتعزيز النمو الاقتصادي حيث يرى أنَّ زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة في الاستهلاك والتوظيف والربحية والاستثمار من خلال تأثير المضاعفات على إجمالي الطلب. ويظهر الإنفاق لدى كينز كالآتي: (Y=C+I+G+X−M).

أي: (الدخل= الاستهلاك الخاص+ الاستثمار الخاص+ الإنفاق الحكومي+ صافي الصادرات).

وهكذا تبعاً لنظرية كينز فإنَّ سببية العلاقة بين الإنفاق ونمو الناتج تأخذ المسار الذي يمتد من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

سياسة الإنفاق العام في سورية:

إن الإنفاق العام هو الأساس في تحديد اعتمادات الموازنة العامة للدولة، أي أنه لا بد من تحديد حجم النفقات الضرورية ومن ثم محاولة تمويل هذا الإنفاق من خلال إيرادات الدولة المختلفة المتأتية من الضرائب أو مصادر أخرى أي وفق قاعدة أولوية النفقات على الإيرادات في الموازنة العامة، ويمكن أن تستخدم الدولة الإنفاق العام كوسيلة هامة للتأثير على هيكل الاقتصاد الوطني من خلال التأثير على الاستهلاك والادخار، فإذا احتاجت الظروف الاقتصادية زيادة الاستهلاك وجب على الحكومة زيادة الإنفاق الجاري عن طريق تخفيض الضرائب على الدخول المنخفضة ذات الميل الحدي العالي للاستهلاك أو زيادة مباشرة في رواتب وأجور أصحاب الدخل المحدود. أما إذا تطلب الأمر زيادة الادخار يمكن أن تقوم الدولة بفرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية. منذ سنوات مضت والدولة في سورية تحاول إقامة نوع من التوازن بين الإنفاق الاستثماري والإنفاق الجاري وخاصة خلال أواخر التسعينات، ولكن بشكل عام يمكن القول: إن الإنفاق العام يزداد بشكل مستمر في سورية وذلك بشقيه الاستثماري والاستهلاكي للأسباب الآتية:

1) تبني الدولة شعار الخدمات المجانية وشبه المجانية للمواطنين وخاصة في مجال الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية.
2) استمرار محافظة الدولة على القطاع العام بهدف تنفيذ توجهاتها في الاقتصاد السوري.
3) تنفيذ مشاريع القاعدة الأساسية من طرقات وجسور وكهرباء واتصالات وغيرها.

وسيتم الآن إيراد تطور حجم الإنفاق العام بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990−2017):

جدول رقم (1)

تطور حجم الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي (مليار ل.س)

السنة	الإنفاق الجاري	الإنفاق الاستثماري	مجموع الإنفاق العام	معدل نمو الإنفاق العام	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج
1990	38.5	19.9	58.4	-	268.3	-
1991	47.5	24.2	71.7	22.77%	311.5	16.10%
1992	53.5	27.9	81.4	13.53%	371.6	19.29%
1993	56.2	40.7	96.9	19.04%	413.7	11.33%
1994	68.0	63.7	131.7	35.91%	506.1	22.34%
1995	76.7	68.0	144.7	9.87%	570.9	12.80%
1996	81.3	77.4	158.7	9.68%	690.8	21.00%
1997	84.9	90.1	175	10.27%	745.5	7.92%
1998	88.5	95.03	183.53	4.87%	790.4	6.02%
1999	86.8	91.4	178.2	-2.90%	819	3.62%
2000	112.2	99.3	211.5	18.69%	903.94	10.37%
2001	121.7	117.13	238.83	12.92%	974	7.75%
2002	124.7	125.19	249.89	4.63%	1022.3	4.96%
2003	144	160.13	304.13	21.71%	1074.1	5.07%
2004	174	141.13	315.13	3.62%	1266.8	17.94%
2005	186.7	166.16	352.86	11.97%	1506.4	18.91%
2006	300	195	495	40.28%	1726.4	14.60%
2007	330	258	588	18.79%	2020.83	17.05%
2008	370	230	600	2.04%	2448.06	21.14%
2009	410	275	685	14.17%	2520.7	2.97%
2010	427	327	754	10.07%	2834.51	12.45%
2011	455	380	835	10.74%	3252.7	14.75%
2012	951.55	375	1326.55	58.87%	3024.84	-7.01%
2013	1108	275	1383	4.26%	2937.56	-2.89%
2014	1110	380	1490	7.74%	3707.12	26.20%
2015	1144	410	1554	4.30%	4524.91	22.06%
2016	1470	510	1980	27.41%	6269.83	38.56%
2017	1982	678	2660	34.34%	8691.45	38.62%

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المذكورة، المكتب المركزي للإحصاء

نلاحظ من الجدول رقم(1) أنه خلال المرحلة (1990–1995)، والتي سميت مرحلة الانفتاح الاقتصادي بسبب اتخاذ الحكومة لمجموعة من الإجراءات والقوانين الجديدة، أنّ حجم الإنفاق العام قد تطور بشكل مستمر فقد تطور من (58.4) مليار ل.س عام 1990 ليصل إلى (144.7) مليار ل.س عام 1995. بالمقابل يمكن القول أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي قد تأثرت بمعدلات نمو الإنفاق العام ففي عام 1992 بلغ معدل نمو الإنفاق العام (13.5%) ويلاحظ تزايد معدل نمو الناتج إلى (19.2%) أما في عام 1995 فقد انخفض معدل نمو الإنفاق العام إلى (9.8%) وبالمقابل انخفض معدل نمو الناتج إلى (12.8%).

ومن هنا يبدو بشكل واضح أن الدولة تعتمد في سياستها المالية على زيادة حجم الإنفاق العام لكي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي، فمن خلال زيادة حجم الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري يزداد حجم الطلب الكلي في الاقتصاد

السوري الذي يساهم في تشجيع الإنتاج خلال هذه الفترة، ولقد اعتمدت الحكومة في تمويل الإنفاق العام على المصادر الآتية

أ. فروقات الأسعار (وهي ضرائب غير مباشرة) فرضت على الطاقة وقد شكلت حوالي (27.5%) من الإيرادات العامة للأعوام 1994–1995 (لأن الإيرادات العامة لعامي 1994–1995 كانت (144.16–162.04) على التوالي كما وردت في الموازنة العامة للدولة، وفروقات الأسعار كانت لنفس الأعوام (39.7–44.7) على التوالي كما وردت في الباب الثامن من الموازنة تحت بند إيرادات مختلفة للأعوام المذكورة)، ولكن يمكن القول: إنَّ استخدامها لهذا المصدر أدى إلى رفع تكاليف الصناعة السورية، وبالتالي ارتفاع الأسعار وتخفيض قدرة الصناعة السورية على المنافسة في السوق الدولية[6].

ب. الإصدار النقدي وقد بلغ حجم العجز المالي (26.3) مليار ل.س عام 1990 وهي تشكل حوالي (45.03%) من حجم الإنفاق العام، في حين وصل العجز عام 1995 إلى (36.4) مليار ل.س وهي تشكل حوالي(25.15%) من الإنفاق **العام [6]**

ج. إيرادات النفط والتي تشكل حوالي (50%) من حجم الإيرادات العامة خلال الفترة من عام(1990–1995) ولقد تم توجيه الإنفاق العام الاستثماري خلال تلك الفترة نحو مشاريع الكهرباء والماء والاتصالات وغيرها بدلاً من التركيز على إقامة مناطق صناعية تستطيع جذب الاستثمارات الأجنبية والعربية وتشغيل العمالة الفائضة وتصنيع المواد الأولية السورية، وقد ساهمت هذه الممارسات المالية في تشكيل ضغوط انكماشية خلال الفترة(1990–1995) . وخلال الفترة اللاحقة بين عامي(1995–2000)لم يساهم الإنفاق العام بالخروج من حالة الركود الاقتصادي بل عمقها وذلك بسبب إتباع الحكومة سياسات تقشفية مثل تخفيض الإنفاق العام حيث تعمق الركود الاقتصادي وتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وبالعودة إلى الجدول رقم(1) نجد ان معدل نمو الإنفاق العام قد تراجع منذ عام 1995 حيث وصل إلى –2.9% في عام 1999، وعلى الرغم من أنه ارتفع عام 1997 ولكنه كان طفيفاً لم يتجاوز 0.6% عن سابقه، وهذا الارتفاع كان بمثابة ردة فعل على فجوة الطلب الكبيرة التي مرّ بها الاقتصاد في تلك الفترة، وهذه الزيادة لم تساهم بزيادة الناتج إلا بنسبة ضئيلة، وهذا يؤكد على ما ورد سابقاً عن قيام الإنفاق العام بدور سلبي، إذ عمّق الركود الاقتصادي، فبدلاً من زيادة الإنفاق العام بمعدلات متزايدة، وتمويل الأنشطة الإنتاجية والخدمية من أجل تحفيز الطلب الذي يساهم في زيادة الإنتاج وإخراج الاقتصاد من حالة الركود، نلاحظ أن الدولة لم تكن تنفذ خطة الموازنة العامة إلا بنسب ضئيلة، ولقد كان هدف الحكومة بذلك التخلص من التضخم الذي كان مرتفعاً عام 1990.

أما بالنسبة للمرحلة اللاحقة من عام (2000–2010) نستطيع القول أنَّ الدولة بدأت بمحاولة لإقامة نوع من التوازن بين الإنفاق الاستثماري والجاري، حيث كان الإنفاق الاستثماري يفوق الإنفاق الجاري للأعوام 1997–1998–1999 ليبدأ بعدها الإنفاق الجاري بالارتفاع على حساب الإنفاق الاستثماري إيماناً من الحكومة بضرورة تقليص دورها في النشاط الاقتصادي وفسح المجال أمام القطاع الخاص وخاصة مع اعتماد نهج اقتصاد السوق، من خلال الجدول رقم(1) نلاحظ أنَّ معدل نمو الإنفاق العام قد أخذ بالانخفاض من عام 2000 وبالمقابل أيضاً انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ليعاود معدل نمو الإنفاق العام الارتفاع عام 2003، حيث وصل إلى معدل نمو 21.7% عام 2003 و40.2% عام 2006، ونعزي السبب إلى التضخم الذي شهده الاقتصاد السوري خلال تلك الفترة نتيجة صدمة الطلب التي تعرض لها الاقتصاد السوري نتيجة الوافدين من العراق ولبنان، والارتفاع الكبير في أسعار العقارات

كنتيجة مباشرة للتدفق الكبير للاجئين، وبالمقابل نجد أن معدل نمو الناتج كان يتأرجح بين الزيادة والنقصان خلال نفس الفترة.

لقد تزايدت مشكلات الاقتصاد الكلي في سورية تعقيداً جراء الحرب التي بدأت عام 2011، فقد تراجع الناتج المحلي الحقيقي نتيجة الدمار الذي لحق بالكثير من الأنشطة الاقتصادية، واستمرار تراجع إنتاج النفط والغاز، والإنتاج غير النفطي، وتراجع أعداد السياح بأعداد كبيرة جداً، كل هذا أدى إلى ارتفاع التضخم بشكل شديد، فقد وصلت معدلات التضخم إلى حوالي 39% عام 2013، وبالتالي أثرت الحرب التي تمر بها البلاد بشكل كبير في الموازنة العامة للدولة حيث تراجعت الإيرادات العامة للدولة كما تراجعت نسبة تغطية الإيرادات للنفقات العامة من 90% خلال فترة (2005–2010) إلى 57% بالمتوسط خلال الأعوام 2013–2014–2015 وهذا ما أدى إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة من 195 مليار ل.س عام 2011 إلى 783 مليار ل.س عام 2012 [7]. وقد انعكس هذا على زيادة في الديون الممنوحة للحكومة من قبل مصرف سورية المركزي عبر الاقتراض المباشر لسداد التزامات الحكومة الأساسية وبالتالي تخفيض حجم الإنفاق الاستثماري بشكل كبير، وبالنسبة للناتج المحلي الإجمالي تشير التقديرات إلى أنَّ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في سورية قد انكمش بنسبة 63% بين عامي 2011–2016 بالقيمة الحقيقية وذلك بالمقارنة مع مستواه عام 2010 [8]

وبالعودة للجدول رقم(1) نجد أنَّ الإنفاق العام في سورية خلال سنوات الحرب كان في تزايد مستمر وذلك لسد احتياجات الحكومة الأساسية ويظهر ذلك بوضوح بازدياد الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري طوال سنوات الحرب.

كما وصل معدل نمو الإنفاق العم إلى 58.5% عام 2012 مقابل نمو سالب في الناتج المحلي الإجمالي حيث وصل هذا المعدل السالب إلى (–7.01%) وهذا يدلّ على أنَّ الإنفاق العام وجّه لتغطية نفقات عامة جارية، وهذا يعكس التراجع الكبير بالأنشطة الإنتاجية في الوقت الذي ترتفع فيه كلفة إعادة الإعمار.

كما يعكس ارتفاع فاتورة الدعم الحكومي خلال سنوات الحرب وتدهور الجانب الحقيقي في الاقتصاد السوري، وفي أعوام 2013–2014–2015 تراجع معدّل نمو الإنفاق العام ولكن قابله ارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة، كما عاد معدل نمو الإنفاق العام للارتفاع خلال عامي 2016–2017 واستمر معدل نمو الناتج بالارتفاع لنفس الفترة.

الدراسة العملية:

لاختبار الفرضيات تم اجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد لنموذجين الأول يضم المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة الإنفاق الاستثماري والإنفاق الجاري، والنموذج الثاني يضم المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة الإنفاق الاستثماري والإنفاق الجاري والأزمة، حيث تم إضافة متغير الأزمة إلى النموذج الثاني كمتغير وهمي يأخذ قيمتين (0 فترة ما قبل الحرب، 1 فترة الحرب) وذلك لدراسة الأثر المعدل للأزمة على أثر الانفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

الجدول (2): تحليل الانحدار الخطي (جدول ملخص النموذج)

Model Summary									
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.984[a]	.969	.966	360.308	.969	385.442	2	25	.000
2	.989[b]	.978	.976	305.168	.010	10.850	1	24	.003
a. Predictors: (Constant), الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الجاري									
b. Predictors: (Constant), الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الجاري، الأزمة									

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS 25

الجدول (3): تحليل الانحدار الخطي (جدول تحليل التباين)

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	100077663.631	2	50038831.815	385.442	.000[b]
	Residual	3245544.689	25	129821.788		
	Total	103323208.320	27			
2	Regression	101088140.968	3	33696046.989	361.826	.000[c]
	Residual	2235067.352	24	93127.806		
	Total	103323208.320	27			
a. Dependent Variable: الناتج المحلي الإجمالي						
b. Predictors: (Constant), الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الجاري						
c. Predictors: (Constant), الإنفاق الاستثماري، الإنفاق الجاري، الأزمة						

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS 25

اختبار النموذج

يظهر من جدول تحليل التباين أن قيمة احتمال الدلالة (Sig.) لكلا النموذجين تساوي (0.000) وهي أصغر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي فإن نموذجي الانحدار معنويان، كما يتضح من جدول ملخص النموذج أن قيمة احتمال الدلالة للإضافة التي يقدمها النموذج الثاني في إحصائية F (Sig. F Change) تساوي (0.003) وهي أصغر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي فإن نموذج الانحدار الثاني أفضل من نموذج الانحدار الأول وهو النموذج الذي سوف يتم اعتماده في التحليل، وبالتالي فإن المتغيرات المستقلة (الإنفاق الجاري، الإنفاق الاستثماري، الأزمة) لديها أثر على المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي).

كما يتضح من الجدول رقم (2) ملخص النموذج أن قيمة معامل الارتباط تساوي (0.989) وبالتالي فإن هناك ارتباط خطي قوي جداً بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (1990-2017). وكانت قيمة معامل التحديد المصحح تساوي (0.976) وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي يفسر 97.6 بالمائة من التباينات في الناتج المحلي الإجمالي و2.4 بالمائة تعود لعوامل أخرى.

اختبار الفرضيات:

بناءاً على ما سبق نقوم باعتماد النموذج الثاني لاختبار الفرضيات كما يلي:

الجدول (4): تحليل الانحدار الخطي (جدول المعاملات)

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-96.670	126.888		-.762	.453
	الإنفاق الجاري	1.485	.368	.387	4.029	.000
	الإنفاق الاستثماري	7.311	1.144	.614	6.388	.000
2	(Constant)	-147.917	108.590		-1.362	.186
	الإنفاق الجاري	2.199	.380	.573	5.787	.000
	الإنفاق الاستثماري	7.226	.970	.607	7.453	.000
	الأزمة	-909.522	276.115	-.205	-3.294	.003
a. Dependent Variable: الناتج المحلي الإجمالي						

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS 25

الفرضية الأولى:

يوجد أثر إيجابي معنوي للإنفاق الجاري على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (1990-2017).

يظهر من جدول المعاملات الجدول رقم (4) أن قيمة احتمال الدلالة (Sig.) للإنفاق الجاري تساوي (0.000) وهي أصغر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أثر معنوي للإنفاق الجاري على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (1990-2017). ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر معنوي للإنفاق الجاري على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (1990-2017).

ويظهر من جدول المعاملات أن قيمة معامل الانحدار للإنفاق الجاري تساوي (2.199) وهي ذات إشارة موجبة وبالتالي فإن العلاقة بينهما طردية.

وبناءاً على ما سبق نقبل الفرضية الأولى يوجد أثر إيجابي معنوي للإنفاق الجاري على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (1990-2017)،

الفرضية الثانية:

يوجد أثر إيجابي معنوي للإنفاق الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (1990-2017).

يظهر من جدول المعاملات أن قيمة احتمال الدلالة (Sig.) للإنفاق الاستثماري تساوي (0.000) وهي أصغر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أثر معنوي للإنفاق الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (1990-2017). ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر معنوي للإنفاق الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (1990-2017).

ويظهر من جدول المعاملات أن قيمة معامل الانحدار للإنفاق الاستثماري تساوي (7.226) وهي ذات إشارة موجبة وبالتالي فإن العلاقة بينهما طردية.

وبناءاً على ما سبق نقبل الفرضية الثانية يوجد أثر إيجابي معنوي للإنفاق الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة (1990-2017).

الفرضية الثالثة:

يختلف أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال فترة الحرب عن أثره خلال فترة ما قبل الحرب.

يظهر من جدول المعاملات الجدول رقم (4) أن قيمة احتمال الدلالة (Sig.) للحرب تساوي (0.003) وهي أصغر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود اختلاف لأثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال فترة الحرب عن أثره خلال فترة ما قبل الحرب. ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود اختلاف لأثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال فترة الحرب عن أثره خلال فترة ما قبل الحرب وكما وجدنا من جدول ملخص النموذج الجدول رقم(2) إن إضافة متغير الحرب يزيد من القوة التفسيرية للنموذج وحيث ارتفعت قيمة معامل التحديد المعدل من 0.966 إلى 0.977 وهذه الزيادة كانت معنوية.

وبالاعتماد على جدول المعاملات يمكن تمثيل العلاقة بين الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في سورية بالمعادلة:

$$Y = -147.917 + 2.199X_1 + 7.226X_2 - 909.522D_1$$

حيث:

X_1: الإنفاق الجاري في سورية.

X_2: الإنفاق الاستثماري في سورية.

D_1: متغير وهمي يمثل الحرب (0 فترة ما قبل الحرب، 1 فترة الحرب).

Y: الناتج المحلي الإجمالي في سورية.

الشكل البياني رقم (1)

تطور الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري خلال الفترة المدروسة (1990–2017)

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات

تظهر النتائج بأن الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري كان له تأثير إيجابي ومعنوي على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة وهذا يتفق مع فرضية كينز في العلاقة السببية الموجبة من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ،ومع فكرة المضاعف الكينزي حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي ينعكس إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة مستوى الاستهلاك والتوظيف والاستثمار.

كما أظهرت النتائج اختلاف أثر الانفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الحرب عن أثره خلال فترة ما قبل الحرب، وهذه النتيجة تعكس واقع الانفاق العام خلال سنوات الحرب في سورية ففي بعض السنوات وصل معدل نمو الإنفاق العام إلى 58.5% مقابل نمو سالب في الناتج المحلي الإجمالي حيث وصل هذا المعدل السالب إلى (-7.01%)عام 2012 وهذا يدلّ على أنَّ الإنفاق العام وجّه لتغطية نفقات عامة جارية، وذلك لسد احتياجات الحكومة الأساسية ويظهر ذلك بوضوح بازدياد الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري طوال سنوات الحرب. وهذا يعكس التراجع الكبير بالأنشطة الإنتاجية في الوقت الذي ترتفع فيه كلفة إعادة الإعمار، كما يعكس ارتفاع فاتورة الدعم الحكومي خلال سنوات الحرب وتدهور الجانب الحقيقي في الاقتصاد السوري.

ومن الشكل البياني رقم(1)الذي يظهر تطور الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري خلال فترة الدراسة نجد أنه وبالرغم من ظروف الحرب أن الانفاق العام زاد بشكل مضطرد خلال سنوات الحرب، ونجد أن الانفاق الجاري استحوذ على القسم الأعظم من زيادة الانفاق العام وليس الاستثماري، ونستطيع القول أن الحكومة اعتمدت في تمويل إنفاقها العام على رفع الأسعار وكان التضخم أحد أدوات تمويل الموازنة العامة للدولة فقد وصلت معدلات التضخم حسب المكتب المركزي للإحصاء إلى 47.4عام 2016.

التوصيات:

1) بينت الدراسة أن هناك أثر إيجابي للإنفاق الجاري على نمو الناتج المحلي الإجمالي لذلك لابد من تفيعل هذا الأثر الإيجابي من خلال زيادة الطلب الفعلي عن طريق رفع مستويات الرواتب والأجور في سورية في القطاعين العام والخاص.

2) كما بينت الدراسة أن هناك أثر إيجابي للإنفاق الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي في سورية لذلك لابد من إعادة هيكلة الانفاق الحكومي الاستثماري عن طريق توجيه الاستثمارات الحكومية نحو الاستثمارات ذات المردودية الإنتاجية العالية.

3) إعادة هيكلة الانفاق العام في سورية بشكل يؤدي إلى توجية الجزء الأكبر منه نحو الانفاق الاستثماري لزيادة الطاقة الانتاجية وتوفير فرص عمل بدخول مناسبة تؤدي إلى زيادة الطلب الفعال ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

4) تصحيح الخلل في الإنفاق الحكومي الجاري من خلال مكافحة هدر المال العام والفساد والإنفاق الترفي الساسي.

5) العمل على إيجاد السبل الكفيلة لتعزيز الايرادات العامة وترشيد الانفاق الجاري ومكافحة التهرب الضريبي وضرورة السعي الدؤوب لجميع الأطراف لدفع عجلة الانتاج وتشجيع الصادرات.

المراجع

1- Hasnul, AlGifari The effects of government expenditure on economic growth: the case of Malaysia INCEIF, Global University of Islamic Finance 28 December 2015 online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/71254/MPRA Paper No. 71254, posted 22 May 2016 14:44 UTC

2- James N. Maingi The Impact of Government Expenditure on Economic Growth in Kenya: 1963-2008 department of Economics, Kenyatta University, Kenya Advances in Economics and Business 5(12): 635-662, 2017 DOI: 10.13189/aeb.2017.051201

3- Hasan Kalf the relationship between government expenditure and GDP in non – oil Iraqi economy Finance and banking department ,Dijla Journal of the Arab American U niversity. Volume (4). Number (2) /2018.

4) سالم عبد الله محمد باسويد، 2017: أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة (1990–2014) مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية و الاجتماعية. مج. 17، ع. 16 (تشرين الأول / كانون الأول 2017)، ص ص. 211–240، 30ص

5) صبح، ماجد، تحليل أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني (1996–2014)، بحوث اقتصادية عربية، 2015–2016.

6) كنعان،علي،المالية العامة والإصلاح المالي في سورية،الطبعة الأولى،دار الرضا للنشر،دمشق،كانون الثاني 2003

7) المجموعة الإحصائية السورية، الموازنة العامة للدولة

8) World Bank Group، خسائر الحرب، التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوري –8